الأنباء
الخميس 24 ابريل 2014

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

في حملة لطوارئ العاصمة وكشاف الأغذية المستوردة بأحد المخازن

ضبط 4 أطنان من الشاي منتهية الصلاحية في الشويخ الصناعية

طارق القطان يتابع صلاحية المنتج

إتلاف الكميات المضبوطة

أتلف فريق الطوارئ التابع لفرع بلدية محافظة العاصمة 4 أطنان و8 كيلو غرامات من الشاي منتهية الصلاحية منذ شهري فبراير ومارس الماضيين والتي تم ضبطها من قبل مفتشي الفريق بالتعاون مع فريق الكشاف الاحترازي التابع لإدارة الأغذية المستوردة في أحد المخازن للمواد الغذائية في منطقة الشويخ الصناعية.

وعلى خلفية عملية الضبط والإتلاف للكمية الكبيرة من الشاي منتهية الصلاحية، أوضح رئيس فريق الطوارئ بالعاصمة طارق القطان أن المتابعة الميدانية المستمرة من خلال عمليات التفتيش على المخازن والمحلات الغذائية أسفرت عن ضبط هذه الكمية بالتعاون مع فريق الكشاف الاحترازي التابع لإدارة الأغذية المستوردة بالبلدية، مشيرا إلى أنها اشتملت على 112 خيشة من الشاي تحتوي الواحدة منها على 6 أكياس زنة الواحد منها 5 كيلو غرامات إلى جانب 28 كرتونة تحتوي الواحدة منها على 24 كيسا زنة الواحد منها 450 غراما وعدد 32 كرتونة من الشاي يحتوي الواحد منها على 12 كيسا زنة الواحد منها 900 غرام.

وقال القطان في تصريح صحافي: لقد تم إتلاف الكمية المضبوطة من الشاي في موقع الإتلافات الواقع على طريق الدائري السابع بعد تحرير مخالفة تخزين وتداول مواد غذائية منتهية الصلاحية المحددة على عبواتها، لافتا إلى أن مفتشي طوارئ العاصمة قاموا باتخاذ كل الإجراءات القانونية منذ لحظة ضبط الكمية بالتعاون مع فريق الكشاف الاحترازي حتى عملية إتلافها وتحرير إقرار إتلاف تضمن الصنف والأعداد والأوزان للكمية المضبوطة.

وأكد القطان حرص جهاز فريق طوارئ العاصمة على سلامة جميع المنتجات والسلع الغذائية والتأكد من تواريخ الإنتاج والصلاحية، وذلك من خلال تنفيذ الحملات التفتيشية من قبل مفتشي النوبات الثلاث (أ، ب، ج) لتشمل جميع المحلات الغذائية والأسواق المركزية والمخازن إلى جانب متابعة جميع خطوط سير المواد الغذائية حتى وصولها الى المستهلك سليمة ومطابقة لكل الاشتراطات الصحية التي نصت عليها لوائح وأنظمة البلدية.

الكندري ضرورة وجود مركز لعمل دراسات عن خواص التربة

عبد الله الكندري خلال الاجتماع

دعا رئيس اللجنة الفنية في المجلس البلدي عبدالله الكندري إلى ضرورة وجود مركز لعمل دراسات عن خواص التربة داخل البلاد، وخصوصا للمشاريع المستقبلية ووفقا للميزانية المقدرة للمشاريع الضخمة. وقال الكندري إنه في ظل وجود شركات عالمية فإننا نحتاج إلى مثل تلك المعلومات للقيام بإنجاز المشاريع خاصة أن عدم وجود مثل هذا المركز سيؤدي إلى إنجاز المشاريع والذي سينعكس سلبا على خطط التنمية. وأضاف خلال ورشة العمل المخصصة لبحث خواص التربة على أداء المشاريع التنموية بحضور جامعة الكويت والهيئة العامة للبيئة وإدارة البيئة. وقد تبين أنه لا توجد جهة مختصة بعمل مثل تلك الدراسات الخاصة في طبيعة التربة بالبلاد والتي تختلف عن دراسات المردود البيئي، ما جعل كل جهة تعمل منفردة دون مركز يجمعهم وتكليف الدولة مبالغ طائلة يمكن تدارك القصور من خلاله. من جانبه أكد مقرر اللجنة د.حسن كمال على ضرورة عمل دراسة وطنية شاملة يتم خلالها تجميع المعلومات الخاصة بالتربة وميزاتها في الكويت. وأضاف أن تجميع المعلومات وأرشفتها إلكترونيا بهدف الاستفادة منها في التنبؤ بخواص التربة في المشاريع المستقبلة التنموية بالبلاد.

العجمي يسأل عن قرار توفير المساحات التخزينية وتوافقه مع قانون البلدية 5/2005

وجه العضو مانع العجمي سؤالا بشأن مدى توافق قرار اللجنة المشكلة الخاص بتوفير المساحات التخزينية بمناطق ممثلة مع قانون البلدية 5/2005.

وتضمن سؤال العجمي التالي:

● هل القرار يتوافق مع قانون 5/2005؟ أرجو تفسير القرار تفسيرا واضحا.

مانع العجمي

● هل تم إلغاء قرارات التخصيص للجهات الحكومية المعنية؟

● وإذا لم يتم إلغاؤها فهل يحق التنازل عن هذه الاراضي لجهة أو جهات حكومية دون الغاء قرارات التخصيص السابقة؟ اذا كان الجواب بـ «نعم» أرجو تزويدي بنسخة من قرارات الالغاء.

● ما الصيغة القانونية التي تنص على إعطاء وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية واللجنة المذكورة لوضع الآلية المناسبة لتأجير تلك القسائم؟

أرجو تزويدي بصور من هذه النصوص في القانون أو مواده إن وجدت.

● وهل إقامة المساحات التخزينية تتوافق مع نصوص قانون 5/2005 وقوانين تلك الجهات الحكومية المعنية؟ اذا كان الجواب بـ «نعم» أرجو تزويدي بنصوص هذه القوانين.

● هل يجوز إصدار قرار اللجنة من دون تحديد مساحة للموقع أو المواقع المطلوبة؟ اذا كان الجواب بـ «نعم» أرجو تزويدي بما يفيد ذلك من نصوص القانون ومواده، وإذا كان الجواب بـ «لا» فما تفسيركم للقرار؟ وهل يعتبر باطلا؟

● هل يحق للجهات الحكومية أن تسلم هذه المساحات للجنة توفير المساحات التخزينية للتنفيذ والبناء والاستغلال؟ اذا كان الجواب بـ«نعم» أرجو تزويدي بما يفيد ذلك.

● وهل يوجد نص بالقانون يسمح بأن تطلب لجنة توفير المساحات التخزينية بتسليم هذه المواقع لوزارة المالية دون أن يكون هناك طلب بهذا الخصوص؟

● وهل يوجد طلب من وزارة المالية بتسليم هذه المواقع لها؟

اذا كان الجواب بـ«نعم» أرجو تزويدي بصورة من هذا الطلب. هل توجد مراسلات بين الجهات الحكومية المتمثلة في وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة البلدية بهذا الخصوص؟

أو بالتنازل عن هذه الأراضي التي تستملكها بناء على قرارات المجلس البلدي؟

اذا كان الجواب بـ«نعم» أرجو تزويدي بصور من جميع هذه المراسلات.

● هل يوجد كتاب من إحدى الجهات الحكومية موجه للنائب العام يفيد بأن لجنة إزالة التعديات هي التي قامت بسرقة دركال الرمال في ميناء عبدالله أو في أحد هذه المواقع؟

إذا كان الجواب بـ «نعم» أرجو تزويدي بصورة من هذا الكتاب.

● وما الاجراءات القانونية التي تمت بحقهم؟ أرجو تزويدي بصور هذه الإجراءات.

● هل توجد مخالفة قانونية بهذا القرار؟ اذا كان الجواب بـ «نعم» أرجو وقف القرار بأسرع وقت ممكن.

العرادة لمنح بدل موقع للمهندسين والمراقبين

صرح رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في بلدية الكويت، الأمين العام المساعد للعلاقات العربية والدولية للاتحاد العربي للبلديات فراج العرادة بأن مجلس إدارة النقابة التقى مؤخرا مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح، وقدم له مقترحا يتضمن التصورات الخاصة بمنح بدل الموقع للمهندسين والمراقبين بمختلف مواقع الإدارات الهندسية بأفرع البلدية بالمحافظات، مشيرا إلى أن ذلك التصور يتضمن أن يتم صرف بدل الموقع تلقائيا شهريا ومن ثم فإن الآلية الجديدة التي اقترحتها النقابة تحقق المصلحة لكل الأطراف، كما أنها ترفع العبء عن الإدارة المختصة في البلدية وتوفر الجهد والوقت، وذلك في حالة صرفها تلقائيا وبصفة شهرية.

وقال العرادة: لقد أبدى الصبيح استعداده لدراسة ذلك الاقتراح واتخاذ الترتيبات اللازمة بشأنه.